وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

السنة أولى مساتر سمعي بصري

مقياس القضايا الراهنة

أستاذ المقياس جدو فؤاد

محاضرة : التحولات السياسية و الاقتصادية في الجزائر

1- الاطار المفاهيمي :

لا بد بل و من الضروري التطرق لضبط بعض المفاهيم الأساسية و المتعلقة بالديمقراطية ككل أي كظاهرة سياسية أساسية في الوقت الراهن و التي تسعى الدول الى تحقيقها ليس كهدف بل كألية لتسير بها وفق دستور يقوم على ثنائية حقوق و وجبات.

- **الديمقراطية :** تعرف الديمقراطية حسب افلاطون بانها" حكم الشعب" أي ان الشعب هو مصدر السلطة و هو الذي يمارسها.

  و يعرفها صموئيل هنتغتون بان الديمقراطية هي استخدام الانتقال السلمي و استخدام الانتخابات و حرية التعبير كألية لتحقيقها "

- **الديمقراطية التشاركية :**

ظهر هذا المصطلح مع التحولات الدولية خاصة ما بعد الحرب الباردة أي في أواخر الستينات من القرن الماضي و بروز مصطلح اخر و هو الحوكمة و الرشادة حيث أصبحت الديمقراطية بمفهومها العام غير كافية لممارسة الحكم و تصنيف الدول على انها ديمقراطية و حرة بل يجب ان تستند الي ممارسة فعلية تحقق ذلك من خلال خلق ما يعرف بالديمقراطية التشاركية.

ظهر هذا المصطلح اول مرة و بشكل رسمي في فرنسا بتشكيل مجموعات عمل البلديات GAM في بداية الستينات ثم انتشرت في باقي دولي العالم [1] ، و هذا المصطلح عرف تداخلا من حيث الخلط ما بين الديمقراطية التمثيلية و التشاورية الي غاية بداية اعتماده كنهج أساسي بعد نهاية الحرب الباردة و من ثم انتشر في وقتنا الحالي مع الحراك الذي عرفته الدول العربية بشكل رئيسي.

عنها صمويل هنتغتون و الذي حددها زمانيا بتاريخ 25 افريل 1974 أي مع الانقلاب العسكري الذي وقع في البرتغال لشبونة [2]و امتد بعدها موجه من التنديد تطالب بالإصلاح السياسي و الديمقراطي في العالم مست أيضا اسبانيا و اليونان ، ثم امتدت في الثمانينات و التسعينات لتشمل أمريكا اللاتينية و افريقيا و اسيا .

فمفهوم الديمقراطية التشاركية يمكن تحديده حسب المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية كما يلي " تمثل الديمقراطية التشاركية احد مكونات الديمقراطية المحلية و غالبا ما تستخدم للتأكيد على المشاركة المستمرة في النقاشات الخاصة بشؤون الجماعات المحلية و ضبط السياسات المحلية "[3].

بمعنى ان الديمقراطية التشاركية هي معيار أساسي في ترسيخ الحكم المحلي و التسيير العمومي في اطار الشفافية و تحقيق التنمية المحلية و التي تعتبر مقصدا أساسيا في إرساء الحكم الراشد و التنمية المحلية.

و في تعريف اخر للديمقراطية التشاركية " هي التسيير الجواري العمومي الجديد من خلال رسم نموذج جديد للسياسات العمومية " [4] ، فنجد ان هذا التعريف يركز على اطار اخر و هو ربط التسيير العمومي كمدخل لتحقيق الديمقراطية التشاركية او ما تسمي أيضا بالديمقراطية المحلية و التي تركز في اشراك المواطن في عملية تحقيق التنمية و اتخاذ القرار.

---

[1] حساني محمد منير ، الديمقراطية الليبرالية من التمثيلية نحو التشاركية ، المركز الديمقراطي ، برلين ، ص 93

[2] صامويل هنتغتون ، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** ، (تر : عبد الوهاب علوب) ، الكويت : دار سعاد الصباح ، 1993 ، ص 61

[3] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي ، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية ، تونس ، 2018 ، ص 10

[4] عيساوي عزالدين ، الديمقراطية المحلية : من الديمقراطية التمثيلية الي الديمقراطية التشاركية ، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني ، الجزائر، المجلد 12 ، العدد 2015/02 ، ص 220

و من زاوية اخر تعرف الديمقراطية التشاركية " بانها شكل من اشكال تقاسم و ممارسة السلطة لأجل تدعيم مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات السياسية "[5] فهذا التعريف ركز على البعد السياسي من خلال التطرق الي تقاسم ممارسة السلطة و اشراك المواطنين في عملية صنع القرار .

تقوم الديمقراطية التشاركية على جملة من الركائز و أهمها [6]:

- حق المواطنين في اختيار ممثليهم بكل حرية.
- حق المواطنين في الاعلام.
- الحق في الاستشارة و التشاور.
- حق المشاركة في اتخاذ القرار.

و تهدف هذه الديمقراطية التشاركية الي تحقيق مجموعة من الأهداف :[7]

1- تسمح بمراقبة المنتخبين المحليين (المجالس المحلية)
2- ادماج النخب السياسية في النظام الإداري البيروقراطي .
3- التسيير الجيد new public management
4- توسيع الوعاء الانتخابي و تحقيق العدالة الاجتماعية

و يوجد نمطين اساسين في الديمقراطية التشاركية و هما :[8]

- النموذج الهرمي : و يقوم على التدخل الفوقي للسلطة المحلية و هدفه نشر المعلومة لدي المواطنين و استجابتهم لهذه المعلومات.
- النموذج التفاوضي : يكون المشروع نتيجة لمفاوضات جدية تعطي منتوج جماعي .**مفهوم التحول الديمقراطي :**

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم الحديثة و التي ارتبطت بمسار التحولات التي عرفها العالم مع الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي خاصة في نهاية الثمانينات من القرن الماضي و في أوروبا

---

[5] برابح عبد المجيد ، الديمقراطية التشاركية ، مجلة القانون ، المجتمع و السلطة ، العدد 01 ، 2012 ، الجزائر ، ص 101

[6] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي ، مرجع سابق

[7] عيساوي عزالدين ، مرجع سابق ، ص 221

[8] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي ، مرجع سابق

الشرقية تحديدا للتعبير عن حالة التغير من نظام تسلطي شمولي الي نظام يقوم على مرتكزات الديمقراطية الغربية الليبرالية .

و هناك من يفرق ما بين مصطلحين التحول الديمقراطي و الانتقال الديمقراطي على أساس ان المصطلحين هما في الأصل من الدراسات السياسية الغربية و ليست العربية و يمكن ان نقدم تعريفا للتحول الديمقراطي حسب صمويل هنتغتون " هي الانتقال من نظام تسلطي الى نظام يقوم على انتخابات حرة و على أسس المساواة و الحرية و العدالة "[9] فنجد ان هذا التعريف جاء شاملا بحكم ان الفكرة التي طرحها صمويل هنتغتون كانت في بداية تشكل الأنظمة الديمقراطية في العالم.

و في تعريف اخر للتحول الديمقراطي " هو تحول يمس النظام في جميع جوانبه النخبة و الهياكل ، المؤسسات و كذا النسق الاقتصادي و الثقافي ، فالتحول يهدف الي من ورائها النظام الي تفعيل مختلف الانساق المرتبطة أساسا بالعملية السياسية " [10] .

و في تعريف اخر للتحول الديمقراطي " هو العمليات و التفاعلات المرتبطة بالانتقال او التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي الي صيغة نظام حكم ديمقراطي و قد يكون من الأعلى الى الأسفل أي من النخب او من الأسفل الى الأعلى بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع "[11].

و بالتالي نجد ان التحول الديمقراطي يؤكد على التغير الهيكلي و النسقي للنظام السياسي بشكل عام في ظل التحول الي ممارسة دائمة كما هو موجود على مستوى الدول الغربية الليبرالية.

اما مصطلح الانتقال الديمقراطي فهو يشير من الناحية النظرية الي مرحلة وسطية ما بين لحظة تغير النظام السياسي و مرحلة الترسيخ الديمقراطي ، فهو يمر عبر تفكيك النظام بشكل تدريجي او انهياره تماما .

كما حدد كل من اودونيل O'Donnell و شومبيتر Schumpeter مفهوم الانتقال الديمقراطي " بانه المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي و اخر و اثناء عملية الانتقال او في اعقابها يتم تدعيم النظام

---

[9] صمويل هنتغتون ، مرجع سابق ، ص 67

[10] يونس مسعودي ، التحول الديمقراطي مقاربة مفاهيمية ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، الجزائر ، مارس 2014 ، ص 149

[11] حسنين توفيق إبراهيم ، الانتقال الديمقراطي اطار نظري ، مأخوذ من موقع مركز الجزيرة للدراسات studiesaljazeera.net

الجديد و تنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد و هذه العملية تتم عن طريق الإصلاحات او انتخابات نزيهة او اليات اخري" [12].

من خلال ما سبق يبقي التحول الديمقراطي مرحلة متقدمة من الانتقال الديمقراطي لأنه يمثل تغير للنظام و ليس الانتقال من نقطة ا الى النقطة ب و قد يكون طويلا و معقد في مساراته تنتهي به الي مرحلة أساسية و هي الترسيخ الديمقراطي.

- **مفهوم الترسيخ الديمقراطي :**

يعتبر مفهوم الترسيخ الديمقراطي من بين المفاهيم التي واكبة تطور الديمقراطية مفهوما و ممارسة خاصة مع تعقد الظاهرة السياسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فالترسيخ الديمقراطي يمكن تعريفه " بانه عملية تطوير و تعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول الي نظام مؤسسي مستقر يكون قادر على الاستمرار "[13].

و بالتالي نجد ان الترسيخ الديمقراطي هو مرحلة اعمق من التحول الديمقراطي فهو يأخذ مسارات معقدة و طويلة تحتاج الي عناصر أساسية لتفعيل و تحقيق هذه المرحلة و أهمها الوعي السياسي و وجود بيئة قابلة للتحول خاصة بشكل سلمي مما يعزز الاستقرار و ديمومة العملية الديمقراطية.

و تؤكد العديد من الدراسات بان موجة التحول الديمقراطي انتجت أنظمة هجينة أي عبارة عن تقاطع ما بين أنظمة تقوم على الحرية و أنظمة تعتمد على جزء فقط من مقومات الديمقراطية و بالتالي تفتقر الي أسس النظام الديمقراطي الفعلي .

أسباب الحراك في الجزائر :

يمكن ان نلخص أسباب الحراك في الجزائر الذي انطلق في 22 فيفري 2019 كما يلي :

- السبب الرئيسي و هو اعلان الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الترشح للعهدة الخامسة خاصة و ان قدراته الصحية لا تسمح بممارسة أي نشاط بحجم مسؤولية رئيس الجمهورية هذا من جهة و من جهة أخرى ان الشعب و العديد من فئات المجتمع و الفاعلين لم تكن لهم الرغبة في تقبل ترشح الرئيس لعهدة جديدة خاصة مع مؤشرات الفساد و استلاء اخ و شقيق الرئيس على الحكم و بالتالي تشكيل عصابة و فئة حصرت الحكم في يدها و هذا لم يتقبله

---

[12] يونس مسعودي ، مرجع سابق ، ص 149

[13] حسنين توفيق إبراهيم ، مرجع سابق.

الشعب و أراد ان يغير الى الاحسن لكن للأسف اعلان ترشح الرئيس دفع بالشارع الى الخروج رافضا هذا الترشح.

- وجود ائتلاف حزبي يتشكل من حزب جبهة التحرير الوطني و حزب التجمع الوطني الديمقراطي و حزب تاج و غيرها من الأحزاب الأخرى كحزب العمال و بعض القيادات السابقة في الجيش هذا الائتلاف الذي يعبر عن الفساد و العصب التي كانت تسير البلاد وفق منطلق مصلحي شخصي على حساب الشعب الجزائري.
- ارتفاع مؤشرات الفساد و مظاهره و غياب التنمية و عدم بروز الأموال التي انفقت خلال 20 سنة الماضية و التي تبلغ 1000 مليار دولار و هذا يدل على حجم الفساد و العصب الفاسدة التي مست كل مفاصل الدولة و البلاد.
- تراجع مؤشرات الاعلام و الحريات الشخصية و هذا يمس بقيم الديمقراطية و الحريات التي كرستها الدساتير المتعاقبة.
- غياب قيم دولة القانون خاصة مع تعطيل العدالة و الاقالات و تعديل الدستور في كل مرة و هذا يؤدي الى تراجع ثنائية حقوق و الحريات في البلاد.

2- <u>مظاهر الحراك الشعبي في الجزائر :</u>

تجلت مظاهر الحراك الشعبي باهم مظهر و هو السلمية منذ بدايته و لم تكون هناك أي مظاهر للعنف سواء من طرف الشعب او قوات الامن التي استخدمت منطق التعقل و الحكمة لتسير المرحلة التي كانت حساسة الى حد بعيد خاصة مع بداية الموجة الثانية من الحراك في المنطقة العربية و نقصد هنا السودان و لبنان و العراق و بالتالي اصطفاف الشعب الى جانب مؤسساته الأمنية كان اهم علامة ميزت الحراك الشعبي.

اما النقطة الثانية هي اختيار يوم الجمعة لتفعيل المسيرات السلمية عبر كافة مناطق الوطن من خلال رفع شعارات و مطالب التي يردها الشعب الجزائري و كان يوم الثلاثاء هو يوم لمسيرات الطلبة تعبيرا عن أهمية دور الشباب و الجامعة في تحقيق التغير السلمي و الديمقراطي.

و من بين مظاهر الحراك الشعبي وحدة الصف و سلمية الحراك وتنظيمه و عدم تمثيله و عدم احتوائه من طرف أي جهة سياسية او حزبية و بالتالي الاستقلالية

استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كمنصة للتنسيق و نقل الواقع و الاحداث كبديل للاعلام التقليدي.

3- <u>تقييم الحراك الشعبي من خلال مساره :</u>

ان الحالة الجزائرية هي حالة استثنائية في المنطقة العربية سواء الربيع العربي في 2011 او الموجة الثانية من الحراك في الدول العربية و اقصد هنا السودان و لبنان و العراق و يتمثل الاستثناء في سلمية المظاهرات و الاحتجاجات التي يقوم بها الشعب كل جمعة او الطلبة كل ثلاثاء و لم تسقط قطرة دم و هذا يعتبر في حد ذاته قوة و نقطة إيجابية تؤكد على وعي الشعب بسلمية الحراك و قوة تلاحم الشعب ضد أي اختراق يدعوا الى العنف و هذا يعود لاسباب عديدة أهمها التجربة التي مرت بها الجزائر و عدم تكرارها و الفوضى التي تعيشها بعض الدول العربية و التي لا تريد الجزائر ان تعيشها

ثانيا نجد ان اهم نقطة و هي استمرارية الحراك الى يومنا هذا و هذا يدل على ان الحراك هو الوعاء الوطني للتعبير بطريقة بسيطة في ظل انتظام الحراك الشعبي في مؤسسات مجتمع مدني او أحزاب سياسية و تمثيله سياسيا و اجتماعيا بهدف تعزيز التغير

النقطة الثالثة و الأهم هي دعم الجيش للحراك الشعبي منذ بدايته و هذا يؤكد ضمان المؤسسة العسكرية للمطالب الشعبية حتى و ان يرفض البعض دور الجيش في المشهد السياسي الا الكثير يعتبر وجود المؤسسة العسكرية امر أساسي و نؤكد هنا استثنائية التجربة الجزائرية حيث لعب الجيش دورا نحو عدم الفراغ و دعم الخيارات المدنية مما يطرح مقاربات جديدة في العلاقات المدنية العسكرية في الأنظمة السياسية خاصة ان النظام السابق لم يترك واجهة يمكن التواصل معها في ظل فساد الجميع

النقطة الرابعة و الأساسية هي إجراءات انتخابات رئاسية حتى باختلاف الآراء حول من يراها ضرورية و من يراها ليس وقتها الا ان اجراء الانتخابات و بمشاركة كانت متوقعة في حدود ما صرح به الا انها استحقاق جاء ليقف ضد الفراغ الدستوري و عدم إطالة إبقاء المؤسسة العسكرية في واجهة السلطة و اتخاذ القرار خاصة مع التحديات الأمنية و الإقليمية و الاقتصادية التي تفرض وجود الية لاستقرار البلاد.

النقطة الخامسة و هي الكشف عن عمق الفساد السياسي و المالي و الإداري الذي عانت منه الجزائر خلال عشرين سنة الماضية و أيضا ابراز جزء من اليات الكشف عن طريقة تسيير المؤسسات السياسية و الرسمية في الجزائر خاصة خلال مرض الرئيس السابق و هذا بالالقاء القبض على وجوه عديدة في النظام السابق و طبعا هذا مكسب لان المواطن الجزائري لم يكن يتصور يوما ان سيرى وجوه النظام السياسي هم المتهمون و يتم توقيفهم فالحراك دفع لتبيان ارقام مخيفة حول الفساد في الجزائر و مسارات نهب المال العام

النقطة السادسة و هي محاكمة وجوه النظام السياسي على المباشر و هذا سمح للمواطنين على الاطلاع ما يجرى و ما هي التصريحات التي يقولها كل مسؤول و بالتالي اجراء الأمور في شفافية من خلال

مسارات المحاكمة و هذا يحسب للحراك الشعبي الذي طالب باستقلالية القضاء و محاسبة الفاسدين و المفسدين و هنا يجب وضع أسس لتحقيق سلطة قضائية نظيفة و نزيهة

النقطة السابعة و هي تعديل الدستور و هنا يجب القول بان مسالة تعديل الدستور يعتقد البعض بانه استجابة لمطالب الشعب بمراجعة دستور و وضع أسس لتاسيس جمهورية جديدة الا ان البعض يرى بان تعديل الدستور لا يجب ان يكون بيد مختصين بل يجب اخذ اعتبارات سياسية و اجتماعية و اقتصادية للجزائر بما يحقق تأسيس لديمقراطية تشاركية تراعي خصوصية المجتمع الجزائري و يحقق قابلية و قبول واسع لدى المجتمع الجزائري و الطبقة السياسية

النقطة الثامنة و هي الأهم هي كسر حاجز الخوف لدى المواطن الجزائري الذي كان يضع حسابات امنية و سياسية لما يقوله الا ان الحراك الشعبي فتح الباب للتعبير عن الراي الى حد كبير مما يعزز الممارسة الديمقراطية و المواطنة بمنظورها الإيجابي

النقطة التاسعة و هي تحرر السياسة الخارجية الجزائرية من قبضة الرئيس السابق و هيمنة مؤسسة الجمهورية و بالتالي تعزيز دور جهاز بيروقراطي الا و هو وزارة الخارجية بما يتماشى مع مكانة الجزائر و طموحاتها و تفعيل دورها الذي تراجع بشكل كبير في سبع سنوات الماضية خاصة مع القضية الليبية و منطقة الساحل الافريقي

اما من ناحية الإخفاقات فيمكن ان نركزها في ما يلي

أولا يعتقد الكثير ان الحراك الشعبي لم يستطع ان يقدم من يمثله او التضارب في هيكلته هو امر سلبي لانه يبين تباين الآراء و اختلاف وجهات النظر حول كيفية التمثيل و هيكلة الحراك و هنا يبين هذا التخبط قسم العديد من الجهات التي كانت تعمل ضمن نسق واحد

ثانيا انقسام الحراك و يرى الكثيرين ان هذا الانقسام بدا عندما بدا الحديث عن الهوية و الرايات غير الوطنية حيث بدات عملية الانقسام شعبيا ما بين مع و ضد و تحول النقاش من قضايا الأساسية الى قضايا تتعلق بالهوية مما ادخل الحراك في جدل هي في غني عنه

ثالثا بداية السب الذي طال المؤسسة العسكرية و هذا أدى الى رفض الكثيرين لهذه الشعارات التي تراها بانها تمس باهم مؤسسة عسكرية في البلاد و المنفذ الوحيد لمحاورة السلطة و انه الضامن للامن العام للبلاد و بالتالي من الخطأ الدخول في صراع مع هذه المؤسسة بما يجعلها عدو في حين يحتاج الشعب لكل الأطراف المؤسسات لتحقيق الأهداف الشعبية و هنا بدا يقع تخلخل في البنية الشعبية للحراك

رابعا الاعتقالات و بروز نقاش من هم سجناء الراي و من هم الذين يشكلون خطرا على الامة من خلال البيانات الخطيرة و هنا وقع أيضا جدل ما بين اطراف عديدة و مصداقية القضاء و غياب المعلومة رغم انصاف القضاء للعديد من نشطاء الحراك و تبرئتهم

خامسا من الناحية الإعلامية نجد ان الاعلام التقليدي اصبح اكثر حصرا أي انتقل من نقل الاحداث بيومياتها الا ان الحديث الصريح بدا يغيب مما فتح المجال للاعلام الجديد و مواقع التواصل الاجتماعي لجعلها فضاءا للنقاش و بث الاخبار المغلوطة و تغطية المطالب اطراف أخرى مما خلق فوضى إعلامية بمفهومها الجديد